الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: القبس
التاريخ : ١٩٧٨/٥/٢٠

الديمقراطية المصرية

القاهرة
من مراسل القبس
• عبد الكريم بيروتي

مجرد قرار جمهوري.. ساري المفعول !

هل تنتهي التجربة بقرار من السادات كما بدأت بقرار مماثل ؟

بعد اكثر من ستة على تطبيق النظام الحزبي في مصر وقيام اربعة احزاب سياسية حتى الان ، ما زال السؤال الذي يراود معظم المصريين هل تستمر التجربة الديمقراطية في البلاد ام انها في طريقها الى التوقف ؟

فالتجربة الديمقراطية الحالية ليست سوى نتيجة لقرار من الرئيس السادات الذي يعود اليه الفضل في تطبيق هذه

التجربة عمليا ، ولا يوجد زعيم لحزب مصري الا ويعترف بذلك رغم محاولة البعض فلسفة الامور والقول بأن الديمقراطية تؤخذ ولا تعطى ، ولكن الديمقراطية الحالية في مصر ممنوحة من رئيس الدولة ولا مجال هنا لاية تفسيراتاخرى خارج هذا النطاق .

ومن البديهي أن الرئيس السادات يستطيع بقرار منه أن يوقف هذه التجربة ، ولكنه يؤكد في كل مناسبة أن لا عودة عن الديمقراطية ،ولكثرة تأكيدات الرئيس السادات حول ضرورة الاستمرار في التجربة الديمقراطية يتعاظم الشعور بأن هذه الديمقراطية ما زال مصيرها في يد الرئيس نفسه الذي يردد دائما انه متمسك بها رغم كل الظروف .

ورغم مرور أكثر من عام على تطبيق التجربة الديمقراطية وقيام الاحزاب السياسية ، فان قضية الديمقراطية ما زالت موضع نقاش وتفسير حتى الان. ففي خطابه الاخير في عيد العمال ،اكد الرئيس السادات ، من جديد ، أنه لا عودة عن الديمقراطية ، الا انه هاجم بعض الاحزاب السياسية القائمةواتهم أحد الاحزاب بالعمالة كما اتهم حزبا اخر بالرجعية ..

والواقع أن من بين الاحزاب الاربعة القائمة حاليا ، يتحمل حزبا الوفد واليسار النصيب الاكبر من انتقادات رئيس الجمهورية .. فحزب الوفد الذي يملك قاعدة جماهيرية عريضة مهتم بأنه يحاول اعادة عقارب الساعة الى الوراء والقفز فوقثورتي يوليو ومايو واعادة الحياة الليبرالية الكاملة الى البلاد ، أي أنه يمثل بالفعل التيار اليميني الحقيقي في مصر وهو الحزب الوحيد الذي لا يرفعشعار الاشتراكية ، ويسيطر على قيادته مجموعة من السياسيين القدامى الذين كانوا في السلطة في العهد الملكي ، وكل برامجه السياسية تدعو الى التحرر من النظام الاشتراكي والعودة الى النظام الرأسمالي الحر بعيدا عن كل القيود .

اما حزب التجمع الوطني التقدمي (اليسار) فهو الحزب الوحيد المتهم دائما بالعمالة للخارج وكل تحركاته

مشبوهة في نظر السلطة ، ولذلك فهو الحزب الوحيد الذي يعاني من الملاحقة الدائمة ومنع نشاطه الجماهيري واعتقال بعض أعضائه بتهمة توزيع منشورات معادية للنظام رغم أنه حزب شرعي معترف به رسميا وقد أعطته الدولة مجانا كل المكاتب والفروع التي يمارس نشاطه من خلالها بل يعتمد هذا الحزب الى حد كبير على أموال الدولة في ممارسة نشاطه المعارض للدولة !

انتفاضة شعبية أم انتفاضة (حرامية)) ؟!

ان نقطة الخلاف القوية بين السلطة وحزب اليسار بدأت عمليا في أعقاب الحوادث الدامية التي وقعت في مصر يومي ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ ، فقد وصف الرئيس السادات الذين قاموا باعمال العنف والنهب في تلك الحوادث بانهم ((حرامية)) .. ولكن حزب اليسار أطلق على تلك الاحداث لقب الانتفاضة الشعبية !

والذي زاد الامور تعقيدا هو اعتقال عدد من أعضاء حزب اليسار بتهمة التحريض على أعمال الشغب يومي ١٨ و ١٩ يناير .. ومنذ ذلك التاريخ أصبحت العلاقة بين حزب اليسار والسلطة علاقة سلبية وتم ابعاد جميع الصحافيين اليساريين عن المناصب القيادية في الصحف التي يعملون بها

كما اتخذ قرار على أعلى المستويات بعدم تعيين اليساريين في أية مناصب قيادية في الدولة .

بعد خطاب الرئيس السادات في عيد العمال ، كتب خالد محيي الدين زعيم حزب اليسار مقالا في جريدة الحزب ناقش فيه بعض الاتهامات التي وجهها رئيس الجمهورية لحزب اليسار والتي وصفهم فيها بأنهم عملاء ومثيرون ..

● قال خالد محيي الدين : ((نحن وحدنا العملاء والمثيرون .. لماذا ؟

لاننا لم نزل نصف (انتفاضة الحرامية) بأنها انتفاضة شعبية ، ولان أحدا في الكون كله لا يشاركنا هذا القول سوى راديو موسكو .. نحن اذن عملاء لموسكو .. حسنا هل من حقنا أن نناقش هذا الامر ؟! واذا لم يكن من حقنا هل يمكننا أن نوجه بعض التساؤلات على الاقل ؟

● اذا كنا نتفق على الحجم الكبير للمتظاهرين في يومي١٨ و ١٩ يناير والذين قدرهم الجميع بمئات الالاف ، واذا كنا نتفق على أن خروجهم متظاهرين في الطريق العام كان كرد فعل تلقائي لقرار حكومي خاطيء .فهل من الصحيح أن نتهم كل هذه الجموع بأنها ((حرامية)) ؟! نحن نتفق على ادانة التخريب والنهب ولكن هل كل فرد من مئات الالاف التي خرجت بعفوية كرد فعل لقرار اعترف الجميع بخطئه .. هل كل واحد من هؤلاء هو بالضرورة (حرامي) ؟!

● واذا كنا نختلف مع هذا الوصف فهل نحن عملاء لموسكو ؟ ثم هل صحيح أن راديو موسكو وحده الذي وصف أحداث يناير بأنها انتفاضة شعبية ؟ هل نسينا ما نشرته صحف العالم أجمع من أمريكية وانكليزية وفرنسية وألمانية عن ((ثورة الجياع في مصر)) ؟ وأوصاف أكثر بكثير مما يقول به أحد في مصر؟. هؤلاء جميعا عملاء لمن اذن ؟ والمراسل الاجنبي الوحيد الذي طرد من مصر في أعقاب الاحداث كان مراسل ((الفارديان)) البريطانية فهل هي الاخرى

يسارية أو عميلة لموسكو ؟ انها مجرد تساؤلات .. أما النقاش فان كان مسموحا به فلعل مجاله في مقال اخر»!

ديمقراطية الباشاوات والرأسمالية الكاملة !

على الصعيد الاخر ، فان حزب الوفد الجديد الذي يتزعمه فؤاد سراج الدين باشا لا يقل حظه من هجوم السلطة عن حظ حزب اليسار ، فالوفد بما يملك من تراث سياسي قديم وافكار ومبادىء سياسية واقتصادية واجتماعية ، يعتبر الحزب القوي الذي يتجاوب معه قطاع عريض من المواطنين الذين يرفضون النظام الاشتراكي بكامله ويطالبون بعودة الحياة الى سيرتها الاولى قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

وهذا الحزب متهم دائما بالرجعية والتخلف ، وبانه يحاول اعادة عقارب الساعة الى الوراء ..

واتضحت خطورة حزب الوفد الجديد منذ قيامه في فبراير الماضي بعد أن استطاع أن يستقطب عددا من أعضاء مجلس الشعب وبينهم عدد من نواب حزب الوسط الحاكم لتأمين قيامه رسميا بموجب قانون الاحزاب السياسية الذي يشترط وجود ٢٠ نائبا في البرلمان لقيام أي حزب سياسي جديد . ومنذ ذلك الوقت وحزب الوفد يتعرض لهجوم شديد من السلطة وجميع وسائل الاعلام دون ان تكون لديه الفرصة في ابداء وجهة نظره لانه لا يملك حتى الان صحيفة مثل بقية الاحزاب الاخرى .. ولذلك فان زعيم الحزب فؤاد سراج الدين يعتمد على الصحف العربية والعالمية لشرح وجهة نظره واراء حزبه السياسية والاقتصادية .

وفي اخر حديث له مع « القبس » انتقد سراج الدين الصحف المصرية بانها لا تفسح له المجال لابداء وجهة نظره كزعيم لحزب سياسي شرعي في البلاد ، ولكن رئيس تحرير جريدة « الاخبار » كتب افتتاحية كاملة يرد فيها على ما قاله سراج الدين «للقبس» ويتهمه بانه جاحد وناكر للجميل ! ولكن دور حزب الوفد الجديد سيبدأ عمليا بعد أن يتمكن الحزب من اصدار صحيفته الخاصة التي يقال أنها ستكون من أقوى الصحف المصرية وأكثرها تأثيرا في الرأي العام المصري ...

ورغم كل شيء ، فان التجربة الديمقراطية في مصر ما زالت تسير في طريقها بفضل تأكيدات الرئيس السادات المتكررة بضرورة استمرارها .

ولكن السؤال يبقى : هل ستظل الديمقراطية المصرية مجرد قرار من رئيس الدولة يجري تطبيقه ما دام ساري المفعول حتى الان ؟ أم أن التجربة كلها تتوقف مع صدور قرار جديد بانهاء هذه التجربة ، والمبررات كثيرة جدا لاتخاذ مثل هذا القرار في أي وقت .. خصوصا وأن الرئيس السادات يعلن بنفسه منذ فترة أن الكثيرين أخطأوا فهم التجربة الديمقراطية ويمارسون ما يسمى بالفوضى السياسية ..

وهنا ينطلق سؤال جديد ولكنه معقول : هل ما تشهده مصر حاليا هو ديمقراطية أم فوضى ؟ الجواب يمكن أن يكون : الاثنين معا !